المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
سبتمبر 2020 Volume (15)
العدد (15) September 2020
IJOHSS

العلاقات الليبية ـ الفرنسية 1954-1956من خلال تقارير المفوضية الملكية العراقية بطرابلس الغرب

أ.م.د. حسام علي محسن المدامغة
كلية الاداب – جامعة ذي قار
العراق

الملخص

تناول البحث العلاقات الليبية الفرنسية منذ احتلال فرنسا لفزان، وركز بشكل جلي على جهود حكومة بن حليم في حلحلة المشاكل العالقة مع فرنسا، اذ كانت فرنسا تسيطر على اقليم فزان منذ عام 1942، وبعد استقلال ليبيا عام 1951 عقدت الاخيرة مع فرنسا اتفاقيتين مؤقتتين احدهما عسكرية والثانية مالية ، حتى تحل محلهما معاهدة تنظم العلاقة بين البلدين، وحاولت فرنسا عقد معاهدة مع ليبيا على غرار المعاهدة الليبية – البريطانية، بيد ان الحكومات الليبية كانت ترفض ذلك بسبب سياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر وتونس، وحينما تولى بن حليم الحكومة عقد معاهدة تحالف وحسن جوار مع فرنسا على اساس جلاء الاخيرة لقواتها من فزان، في مقابل تسهيلات لمرور القوات الفرنسية الى مستعمراتها الافريقية عبر الاراضي الليبية.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الليبية ـ الفرنسية، المفوضية الملكية العراقية، طرابلس الغرب.

Libyan-French Relations 1954-1956, through the reports of the Iraqi Royal Commission in Western Tripoli

Assist. Prof. Dr. Hussam Ali Mohsen Al-Madamagh
College of Arts - Dhi Qar University
Iraq

ABSTRACT

The discussion dealt with the Libyan-French relations since France's occupation of Fezzan, and clearly focused on the efforts of the Ben Halim government in resolving the outstanding problems with France, as France had controlled the Fezzan region since 1942, and after the independence of Libya in 1951, the latter concluded two temporary agreements with France, one of which is military and the second. In order to replace them with a treaty that regulates the relationship between the two countries, France tried to conclude a treaty with Libya similar to the Libyan - British treaty, but the Libyan governments were refusing to do so because of France's colonial policy in Algeria and Tunisia, and when Bin Halim took over the government to conclude a treaty of alliance and good neighborliness with France is based on the recent evacuation of its forces from Fezzan, in exchange for facilitations for the passage of French forces to its African colonies through Libyan territory.

Keywords: Libyan-French relations, Iraqi Royal Commission, Western Tripoli.

DOI: 10.33193/IJoHSS.15.2020.130

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (15) سبتمبر 2020
(15) Volume September 2020
IJOHSS

العلاقات الليبية- الفرنسية

نجحت فرنسا بالتعاون مع بريطانيا باحتلال فزان في الجنوب الليبي في كانون الاول 1942، خلال معارك الحرب العالمية الثانية، ووضعت فزان تحت سيطرة الادارة العسكرية الفرنسية، واستهدفت فرنسا من هذا الاحتلال، إلحاق فزّان بمستعمراتها في افريقيا[1]، وفي اليوم الذي أعلن فيه استقلال ليبيا وتحديداً في 24 كانون الأول 1951 تم التوصل إلى عقد اتفاقيتين مؤقتتين بين فرنسا وليبيا ؛الأولى عسكرية إذ سمحت لفرنسا بمقتضاها أن تحتفظ بقواتها في فزان لمدة ستة أشهر إلى أن تعقد معاهدة تحالف تحل محل الاتفاقية المؤقتة، والثانية مالية إذ تنص على أن تقدم فرنسا بموجبها مساعدة مالية لسد العجز في موازنة فزان[2] سيما وأن فزان تنطوي على أهمية كبرى من وجهة النظر الفرنسية لمتاخمتها تونس والجزائر من جهة ولفائدتها في النقل الجوي بين فرنسا ومستعمراتها الأفريقية من جهة اخرى، فضلاً عن أهميتها في مراقبة الوطنيين الجزائريين والتونسيين الذين قد يتسربون عبر الأراضي الليبية إلى كل من الجزائر وتونس ومطاردتهم[3]،وحينما طلبت فرنسا في 12 تشرين الأول عام 1952عقد اتفاقية على غرار المعاهدة الليبية البريطانية التي كانت لا تزال على بساط البحث؛ رفضت حكومتا المنتصر[4] و الساقزلي[5] على التوالي العرض الفرنسي، وذلك لعدة أسباب يأتي في مقدمتها موقف الرأي العام الليبي الذي كان يرفض الدخول في مباحثات مع فرنسا المعروفة بسياستها المعادية لآمال شعوب أفريقيا[6]، فضلاً عن أن الحكومة الليبية رأت أن المقترحات الفرنسية التي قدمت لاحقا والتي تقضي ببقاء الجنود الفرنسيين في فزان من جهة وتخفيض الحصانات والامتيازات التي تضمنها المشروع الفرنسي للجنود من جهة أخرى[7]؛ تهدف في الأساس إلى الاحتفاظ بالنفوذ الفرنسي في فزان بدرجه تفوق النفوذ البريطاني في برقة ؛وعليه لم يكن لا المنتصر ولا الساقزلي مستعدً لقبول فكرة بقاء قوات فرنسية في فزان[8]. وفوق كل هذا وذاك فقد أصر البرلمان الليبي على سحب الحاميات الفرنسية[9]، وعليه بقيت المفاوضات معلقة من دون الوصول إلى اتفاق مرضي للطرفين.

بيد أن التبدل الوزاري في كل من ليبيا وفرنسا قلب الموازين رأسا على عقب وحرك الجمود الذي كثيرا ما خيم على العلاقات الليبية - الفرنسية، فقد ترأس الحكومة الليبية مصطفى أحمد بن حليم[10]الذي كثيراً ما وصف بأنه مفاوض بارع ، فضلاً عن رغبته بإنهاء التواجد الفرنسي في فزّان مستغلاً مباحثاته مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن اتفاقية قاعدة ويلس فيلد(Wheelus Field) الأمريكية[11] للحصول على دعم أمريكي في مفاوضاته مع فرنسا التي تسلمت مقاليد الحكم فيها حكومة ليبرالية برئاسة منديس- فرانس[12] (Manzice France)وكانت متلهفة للوصول إلى اتفاق مع الأقطار التابعة لها[13].

وعقب مرور شهر على تولي ابن حليم مقاليد الأمور في الحكومة الليبية الجديدة؛ بدأت المحادثات بين الجانبين وذلك في أوائل آيار عام 1954، اذ ترأس الوفد الليبي مصطفى أحمد بن حليم رئيس الحكومة الليبية ووزير خارجيتها، في حين ترأس الوفد الفرنسي دي مارساي (Dumarcay) وزير فرنسا المفوض لدى ليبيا ومستشار المفوضية وسكرتيرها الأول، وعقدت ثلاث اجتماعات في المده مابين 8 آيار و 7 حزيران عام 1954، تمكن الطرفان خلالها من التوصل إلى اتفاق مبدئي فيما يتعلق بمشروع المعاهدة واتفاقياتها الملحقة، إلا أن المفاوضات انتهت بالفشل بسبب تشبث الجانب الفرنسي بإبقاء قواتهم في فزّان وعدم تقديمهم أية مقترحات محددة بخصوص الجلاءسيما وأن مبدأ الجلاء كان الأساس الذي قبلت بموجبه ليبيا التفاوض مع فرنسا[14].

إن إصرار فرنسا لإبقاء قواتها في فزّان دفع ابن حليم إلى التخوّف من أن تتبع فرنسا ذات النهج الذي إتبعته الولايات المتحدة الامريكية وكذلك بريطانيا في سبيل الحصول على قواعد لها في ليبيا فيما يتعلق بـ **"الدفاع عن العالم الحر"**؛ لذا سوّف وماطل كثيراً اثناء مفوضاته مع فرنسا، وكثيرا ما طلب تأجيل المفاوضات الى ما بعد توقيع اتفاقية تأجير قاعدة ويلس الأمريكية، أملاً في أن يضمن وقوف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانبه، وفعلاً قابل الرئيس الأمريكي آيزنهاور(D.D.Eisenhower) في تموز عام 1954خلال مباحثات الاتفاقية وشرح له أن مساهمة ليبيا في الدفاع عن العالم الحر من خلال السماح بإنشاء القواعد الأمريكية والبريطانية في ليبيا تعد مساهمة كبيرة، وعليه فأن مطالبة فرنسا بإنشاء قواعد عسكرية في فزان لترابط فيها قواتها، غير ذات أهمية في الدفاع عن العالم الحر و وافقه الرئيس الأمريكي آيزنهاور على ذلك وأضاف إن وجود أربعمائة جندي فرنسي مسلح في جنوب ليبيا قد

DOI: 10.33193/IJoHSS.15.2020.130

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (15) سبتمبر 2020
Volume (15) September 2020
IJOHSS

يكون الهدف منه الدفاع عن مصالح فرنسية لا يعرفها هو[15]، لا سيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت أن بريطانيا تهدف إلى الانفراد بولاية برقة والضغط على مصر سياسياً وعسكرياً، أما فرنسا فإنها تهدف من سياستها الاحتفاظ بقواتها في فزّان لتصبح الأخيرة مركزاً استراتيجياً لحماية مصالحها في مستعمراتها الأفريقية، بإزاء كل ما سبق ذكره فإن الولايات المتحدة الأمريكية رأت أنه من الضروري التدخل لإفساد السياستين البريطانية والفرنسية، من خلال تقربها إلى الملك إدريس السنوسي[16] وحكومته وتأييد مطالب حكومة ابن حليم بخصوص جلاء القوات الفرنسية عن ولاية فزان[17].

وبعد أن ضمن ابن حليم وقوف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانبه في مفاوضاته مع فرنسا؛ توجه إلى باريس في طريق عودته من الولايات المتحدة الأمريكية في 26 تموز عام 1954، واجتمع بوكيل وزير الخارجية الفرنسي مسيو بارودي، إذ أكد لهم أن حكومته غير مستعده لقبول أية اتفاقية عسكرية مع فرنسا، وأن نقطة إنطلاق المفاوضات يجب أن تكون على أساس الجلاء[18]، إلا أنه عبر عن استعداده لعقد معاهدة صداقة وحسن جوار مع الأخيرة، ووعد بن حليم، مسيو بارودي بأتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع تسرب السلاح من ليبيا الى شمال افريقيا، بيد أن الأخير انزعج كثيراً من موقف ابن حليم ورأى أنه تحيز واضح ضد فرنسا وذكّره بوعود محمود المنتصر رئيس الوزراء الاسبق، الذي وعد فرنسا بعقد اتفاقية مماثلة للاتفاقيتين الامريكية والبريطانية، وطالبه بالإيفاء بذلك الوعد، بيد أن ابن حليم رد عليه بأنه غير ملزم بأية وعود قد منحوها سابقوه في الحكم إلى فرنسا، وأضاف بأن بقاء القوات البريطانية بليبيا إنما جاء لغرض الإيفاء بالتزاماتها بالدفاع عن ليبيا، أما بقاء 400 جندي فرنسي في فزان فهو أمر لا فائدة فيه بالنسبة لليبيا[19].

وبالرغم من تأكيدات مصطفى أحمد بن حليم تلك، و رفض فرنسا للانصياع لطلب ليبيا فيما يخص الجلاء عن ليبيا؛ إلا أن المفاوضات استؤنفت من جديد في بنغازي للمده بين 19-23 تشرين الأول عام 1954، وقدم من خلالها دي مارساي الوزير الفرنسي المفوض في ليبيا، مشروع اتفاقية فنية ،ضمت مقدمه و ست مواد وعدد من الملاحق ، نصت على منح الحكومه الفرنسية الحق في استعمال طرق المواصلات البريه في ليبيا، و إحتفاظها بفنيين فرنسيين لإدارة المطارات الفرنسية الموجودة في فزّان، فضلا عن بقاء القوات الفرنسية في هذه المدينة، لذا انتهى المشروع بالفشل بسبب التشبث الفرنسي ببقاء قواتها في فزان[20].

بعد أن انتهى ابن حليم من توقيع اتفاقية تأجير قاعدة ويلس في 30 تشرين الأول عام 1954 وجه أنظاره لحل المشاكل العالقة مع فرنسا؛ فأرسل مذكرة للحكومة الفرنسية بتاريخ 13 تشرين الثاني عام1954، أنذرها فيها بأن الحكومة الليبية لن تجدد الاتفاقية الليبية الفرنسية والتي من المفترض أن تنتهي في 31 كانون الأول من العام نفسه، ولن تسمح ببقاء قواتها بعد هذا التأريخ فوق أراضيها، وطالبها بجلاء قواتها من فزّان بأسرع وقت[21].

ومن الجدير بالذكر، أن التصلب الفرنسي حيال بقاء قواتها في فزّان، له مردوداته ودوافعه التي جعلته يتمسك بموقفه؛ فبالإضافة إلى العوامل الآنفة الذكر فإن بقاء القوات الفرنسية في فزان تُعد مسألة حيوية وقضية ملحة اكتسبت اهتمام الرأي العام الفرنسي ،والذي عبرت عنه الانتقادات التي وجّهت من قبل الصحف الفرنسية والبرلمان الفرنسي إلى الطلب الذي قدمته الحكومة الليبية إلى حكومة فرنسا والذي تضمن ضرورة جلاء القوات الفرنسية عن فزّان، ولم يقف الأمر عند الانتقادات فحسب، بل أكدت على الحكومة الفرنسية وجوب رفض الطلب الليبي، مبررة ذلك بأن جلاء القوات الفرنسية عن فزان سيزيد من حركات المقاومة في الشمال الافريقي، لاسيما في الجزائر وتونس كونهما يشتركان في الحدود مع ولاية فزّان، فضلاً عن أن الجلاء سيدعم جهود حركات المقاومة في البلدين آنفي الذكر، والرامية إلى طرد الفرنسيين منها[22].

لم يزحزح الرفض الفرنسي لجلاء القوات الفرنسية عن فزان، ابن حليم عن موقفه الرافض لبقاء هذه القوات، ربما بسبب الدعم الامريكي والبريطاني الرافضين لوجود منافس لهما في المنطقة من جهة، وكذلك الرأي العام الليبي الذي رفض السماح لبقاء القوات الفرنسية في فزّان.

وضمن ابن حليم تأييد جمال عبد الناصر للموقف الليبي الرافض لبقاء القوات الفرنسية في فزّان، وذلك عندما زار مصر في تشرين الثاني عام 1954، وخلال تلك الزيارة عبر عبد الناصر عن

DOI: 10.33193/IJoHSS.15.2020.130

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (15) سبتمبر 2020
Volume (15) September 2020
IJOHSS

استعداده لتأييد ودعم جهود ليبيا الرامية إلى جلاء القوات الفرنسية عن فزّان، وبالمقابل وافق ابن حليم على طلب عبد الناصر بفتح ممر سري عبر فزان، لإمداد الثورة الجزائرية[23] بالسلاح المصري، وتخزينه في مراكز خاصه في ليبيا، تمهيدا لنقله الى الثوار عبر الممر الآنف الذكر[24].

أزعج هذا الوئام الليبي المصري الحكومة الفرنسية كثيراً، بل واستفزهم، لا سيما وأن مصر اتخذت من فزّان معبراً وسبيلاً لدعم ثورة الجزائر، هذا الوضع جعل فرنسا تتخذ اجراءات احترازية لأحكام منطقة الحدود الليبية- الجزائرية وذلك من خلال زيادة عدد قواتها في فزان الى ستة آلاف جندي مع قوه من المظليين، والتدخل عند الضرورة لمساعدة القوات الفرنسية في الجزائر[25].

في خضم هذا التوتر السياسي لاسيما بعد تصاعد حركة المقاومة الجزائرية ادرك بن حليم ضرورة مسك العصا من المنتصف، من خلال تأكيد موقفه الرافض لبقاء القوات الفرنسية في فزّان من جهة، ومراعاة المصالح الفرنسية في ليبيا من جهة أخرى، وهو ما أكده خطاب العرش الذي القاه ابن حليم بمناسبة افتتاح الدورة الرابعة لمجلس الأمه في 9 كانون الأول 1954، وتضمن رغبة الحكومة الليبية في المحافظة على علاقاتها الحسنه مع فرنسا القائمة على أساس احترام السيادة، واضاف ان حكومته قامت بخطوات ايجابية لتحقيق مطالب الشعب الليبي والمتمثلة بعدم تجديد الاتفاقية، وكذلك عدم السماح باستمرار بقاء القوات الفرنسية في اي جزء من أجزاء ليبيا، وأكد لمجلس الأمه أن المساعي مبذوله للوصول إلى اتفاق مباشر مع الحكومة الفرنسية ، مضيفاً أنه قد يلجأ لعرض القضية على هيئة الأمم المتحدة فيما لو أخفقت المفاوضات المباشرة، وقد حضي هذا التصريح بقبول تام في الأوساط الليبية[26].

وبإزاء لهجة التهديد المبطنة تلك؛ تدخل السفير البريطاني كيركبرايد(Kirkbride)[27]بناءا على طلب من الحكومة الفرنسية لحل الخلاف الليبي الفرنسي ،محاولا اقناع مصطفى بن حليم بالاعتدال، وأنه ليس من المصلحة العامة لضرورة الدفاع عن الغرب أن تتلقى فرنسا مثل هذا الطلب بسحب قواتها من فزان، وعلى أثر هذا اللقاء وافق ابن حليم على تقديم بعض التسهيلات للفرنسيين وتمديد فترة بقائهم في ولاية فزان، إلى هنا توقفت المساعي البريطانية في حلحلة هذا الخلاف وذلك للضغط على فرنسا لكي تستجيب للشروط التي أعلنتها ليبيا[28]؛ ولما لم تصل الوساطات والمفاوضات الجارية إلى إتفاق مجزٍ بين الطرفين رغب رئيس وزراء فرنسا منديس فرانس في استئناف المفاوضات مع بن حليم مباشرةً في باريس وهو ما أبلغته المفوضية الفرنسية في ليبيا الى رئيس الوزراء بن حليم في 17 كانون الأول عام 1954؛ فاستجاب بن حليم لذلك على أن تستأنف المفاوضات قبل 31 كانون الأول عام 1954 وهو التأريخ الذي تنتهي عنده الاتفاقية الفرنسية المؤقتة[29].

وتنفيذاً لما تقدم غادر وفد ليبي رأسه رئيس الوزراء ووزير الخارجية مصطفى أحمد بن حليم، وضم في عضويته كلاً من وزير المالية علي العنيزي، ووزير المعارف مصطفى السراج، ووكيل وزارة الخارجية سليمان الجربي، اضافه إلى محمد بن غلبون السكرتير الخاص برئيس الوزراء وذلك بتأريخ 30 كانون الأول عام1954[30]، وهو اليوم الذي تنتهي عنده الأتفاقية العسكرية المؤقتة، وبدأ الاتصالات بالجانب الفرنسي في 31 كانون الأول عام 1954 وعقد الوفدين ستة اجتماعات بين 3-6كانون الثاني عام 1955، تمسك الجانب الفرنسي في الاجتماع الأول بحجج قانونية وفقاً له تلزم الحكومة الليبية بعقد معاهدة تحالف وصداقة ،وبقاء القوات الفرنسية في فزان[31] أذ تذرعت فرنسا بالمساهمة بالحرب الى جانب الحلفاء في الميدان الليبي والتي احتلت الاراضي الليبية ،كما وادعت أنها قامت بإصلاحات في ولاية فزّان، فضلاً عن المعونات المالية التي قدمتها للولاية، وعليه وكما ترى فرنسا فإنها ساهمت بتقوية الوضع المالي في ليبيا[32]، وفي الاجتماع الثاني الذي حضره رئيس الوزراء الفرنسي منديس فرانس فند رئيس الوفد الليبي ورئيس الوزراء مصطفى أحمد بن حليم تلك الحجج مؤكدا على وجوب احترام السيادة ومراعاة المواثيق الدولية[33]، وتوصل الطرفان بعد محادثات شاقة للاتفاق مبدئيا على جلاء الجنود الفرنسيين والبالغ عددهم(450)شخصاً خلال مدة أقصاها سنة، والسماح لمرور القوات العسكرية الفرنسية في ظروف استثنائية وضرورية على أن تستحصل موافقة مبكرة وبالطرق الدبلوماسية، و اتفق الطرفان على تثبيت الحدود بصورة مبدأيه[34]، فظلا عن توصل الطرفان للاتفاق على عقد معاهدة صداقة وحسن جوار بأقرب فرصه ممكنة، وعلى ما يبدو ان هذه التنازلات الفرنسية جاءت نتيجة لاستعانة الوفد الليبي خلال المفاوضات بصورة غير مباشرة باستشارة السفارتين الأمريكية والبريطانية اللتين أسهمتا بالضغط على الحكومة الفرنسية لتقريب وجهات

DOI: 10.33193/IJoHSS.15.2020.130

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
سبتمبر 2020 Volume (15)
العدد (15) September 2020
IJOHSS

النظر[35]. وفي نهاية المباحثات نشرت وزارة الخارجية الفرنسية بيان مقتضب بناء على رغبة رئيس وزراء فرنسا جاء فيه ان المباحثات بين رئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم ورئيس الوزراء الفرنسي منديس فرانس ،كانت تسير بروح مملوءه بالصداقة والتعاون كما وتضمن البيان رغبة الجانبين لعقد معاهدة صداقة وحسن جوار بأقرب فرصة ممكنة، وأن تستأنف المفاوضات قريبا في طرابلس[36].

وقد علقت الصحف الفرنسية على هذا الاتفاق معتبره نتائجه غير ايجابية؛مرجحة سبب ذلك أن بريطانيا لم تساعد فرنسا في حل هذه المشكلة، وأن المساعدة الفرنسية البالغة ربع مليون باون أقل بكثير من المساعدة البريطانية البالغة 3,75 مليون باون[37].

أظهرت تلك المحادثات ابن حليم على قدر كبير من القوة والذكاء إذ استطاع أن يلوي ذراع فرنسا التي كانت متشبثة بإبقاء قواتها في فزان؛ نتيجة كسبه بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية الى جانبه وكذلك مصر التي كانت تتطلع لخروج الفرنسيين لمد الثوره الجزائرية بالسلاح عن طريق فزان ،فضلا عن ذلك فقد كان يقف الى جانب بن حليم الرأي العام الليبي الذي كان يتطلع بشغف لخروج الفرنسيين ليس من فزان فحسب بل من جميع المستعمرات الافريقية.

في الوقت نفسه لم تكن فرنسا بالفريسة السهلة التي يسهل على كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية الانقضاض عليها بهذه الطريقة؛ فطالما أن اتفاقها مع رئيس الوزراء ابن حليم كان مبدئيا وليس نهائيا فإنها أبدت في مقابل جلاء قواتها عن فزان عدة تحفظات طرحتها في مفاوضات الجلاء التي استُؤنفت بطرابلس في آذار عام 1955، إذ طالبت بالسماح لعودة القوات الفرنسية الى فزان واحتلال القاعدتين الجويتين فيها في حال نشوب حرب عالمية، وعلى خلفية رفض بن حليم لهذا الطلب طالبت بالسماح لقواتها بالمرور الى القاعدتين في تونس عبر الاراضي الليبية؛ بسبب صعوبة الوصول اليها عبر الأراضي التونسية بسبب وعورة الطريق، و طالب الوفد الفرنسي أن يتم الجلاء عن فزان خلال 12 شهراً من تأريخ التصديق على معاهدة الصداقة والتي اشترطا أن تتضمن سبل التبادل الثقافي والتعاون الاقتصادي، فضلاً عن ذلك فقد طالب الوفد الفرنسي بالسماح للطائرات الفرنسية باستعمال المطارات في القاعدتين الجويتين في فزان لغرض المرور إلى المستعمرات الفرنسية الإفريقية و تزويدها بالوقود، وإبقاء موظفين فنيين فرنسيين لدى الحكومة الليبية[38].

وافق الجانب الليبي على بعض النقاط وبشروط إلا أنه ابدى تحفظا على نقاط أخرى، إذ رفض عودة القوات الفرنسية إلى فزان بالمطلق سيما وأن المفاوضات قامت على اساس الجلاء الفرنسي التام عن فزان هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الحكومة الليبية مرتبطة بمعاهدة تحالف ودفاع مع بريطانيا، أما فيما يخص مطلب فرنسا باستخدام فنيين فرنسيين فقد وافقت الحكومة الليبية على استخدامهم لمدة عامين، وبعدها لها الحق باستخدام فنيين من جنسية اخرى، بعد ما تُسلَّم المطارات الفرنسية في فزان الى الحكومة الليبية، و أبدت الحكومة الليبية موافقة مبدئية على هبوط الطائرات الفرنسية في فزان خلال مرورها الى افريقيا الاستوائية الفرنسية بغية التزود بالوقود، فضلا عن موافقة حكومة بن حليم في مرور القوات الفرنسية عبر الحدود الليبية ثم العودة الى مركزها داخل الاراضي التونسية ولكن لفترة مؤقتة ريثما يتم اصلاح الطرق المؤديه الى قاعدتيها في تونس، أما فيما يتعلق بمدة جلاء القوات الفرنسية عن فزان فقد اشترطت الحكومة الليبية ان تكون خلال اثني عشر شهراً من تأريخ توقيع المعاهدة المنوي عقدها وليس من تأريخ التصديق عليها؛ إذ استندت حكومة ابن حليم في تحفظها هذا على مخاوفها من مماطلة الجمعية الوطنية الفرنسية في تصديق المعاهدة، إذ قد يطول لسنين ،وكذلك أبدت حكومة ابن حليم موافقتها على التعاون الثقافي والاقتصادي بين البلدين[39].

لا يخفى أن تلك التسهيلات من قبل الحكومة الليبية ساهمت بشكل أو بآخر في تقريب وجهات النظر للوصول إلى اتفاق نهائي، إلا أن ذلك لم يمنع الحكومة الليبية في استغلال أي فرصه قد توصلها الى مبتغاها؛ وعليه فقد قررت استثمار الدعوة التي وجهت اليها لحضور مؤتمر باندونغ[40] في اندنوسيا بغية الضغط على فرنسا فيما لو أثيرت الى جانب مسألة فزان قضيتي تونس والجزائر وسياسة فرنسا التعسفية تجاههما وفعلاً أثار هذا قلق فرنسا لا سيما وأن ليبيا لم تكن الدولة الوحيد التي عقدت العزم لإثارة موضوع الجلاء الفرنسي عن فزان، ويتضح ذلك القلق بشكل جلي بعد الاتصالات التي أجراها وزير فرنسا المفوض في ليبيا دي مارسي مع الوزير العراقي المفوض في ليبيا عبد المنعم الكيلاني في محاولة منه لمعرفة ما إذا كان العراق سيثير الموضوع في المؤتمر الآنف الذكر، وحتما ان هذا الضغط

DOI: 10.33193/IJoHSS.15.2020.130

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (15) سبتمبر 2020
Volume (15) September 2020
IJOHSS

كان لابد من أن يحدث تغيراً في سير المفاوضات إذا أعلنت فرنسا عن تخليها عن شرط عودة القوات الفرنسية إلى فزان في حال نشوب حرب، وكما اعلنت عن رغبتها بالتوصل إلى اتفاق نهائي، لذا فأن توصل الطرفين إلى اتفاق حال دون عرض موضوع الجلاء في المؤتمر[41].

أدى توصل الطرفين الليبي والفرنسي إلى اتفاق مبدأي حول مجمل المسائل المختلف عليها سابقاً إلى تصاعد نجم مصطفى أحمد بن حليم في الأوساط الليبية وتفاؤلهم بقرب التوصل إلى اتفاق نهائي، وهو ما أكد عليه ابن حليم عند تأليف وزارته الجديدة في 26 نيسان عام 1955 مشيراً إلى أن قضية فزان تُعد من أهم القضايا التي تشغل بال الحكومة، وعندما عقدت وزارته جلسة استثنائية في 15 حزيران عام 1955، ناقشت فيها مسألة استئناف المفاوضات مع فرنسا فوافقت على تشكيل وفد يتولى مسألة حسم المفاوضات بشكل نهائي[42].

وصل الوفد الفرنسي بتاريخ 18 تموز 1955 الى طرابلس، وضم الوفد كل من دي جان وزير الدفاع والذي اصبح فيما بعد سفيرا لبلاده في ليبيا رئيسا للوفد، وعضوية كلاً من ابوانو (Abwano) الوزير المفوض، و مايار (Mayar) المدير المساعد في وزارة الخارجية الفرنسية ، إضافة إلى جاك دومارس (Jack do marci) وزير فرنسا المفوض في ليبيا، والملحق العسكري بالمفوضية الفرنسية العقيد دي سيز فضلاً عن أعضاء آخرين يعملون في المفوضية. أما الوفد الليبي فقد تألف من رئيس الوزراء ووزير الخارجية مصطفى أحمد بن حليم رئيسا وعضوية كلاً من عبد المجيد كعبار نائب رئيس الوزراء ووزير المواصلات، وعمر سيف النصر رئيس المجلس التنفيذي لولاية فزان، وسليمان الجربي وكيل وزارة الخارجية، ومحي الدين فكيني الوزير المفوض في وزارة الخارجية والمستشار القانوني، واحمد بن سعود رئيس الشؤون الغربية بوزارة الخارجية سكرتيرا للوفد، وانضم الى الوفد العقيد السنوسي الاطيوش والمقدم نوري الصديق كخبراء عسكريين، وتتابعت الاجتماعات بين الوفدين، وخلال الاجتماعات صرح مصطفى بن حليم لجريدة الاخبار التي تصدر في طرابلس بما يلي: **"لا تزال المباحثات جارية ولم يطرأ اي تغيير على موقف الحكومة بالنسبة للسياسة التي اعلنتها في خطاب العرش وان الحكومة متمسكة بمطالبها التي اعلنت عنها .."**[43].

نجح الوفد الليبي في استحصال موافقة فرنسا على سحب قواتها من فزان، في المقابل قدم الجانب الليبي بعض التسهيلات التي لا تمس بسيادة ليبيا وفقاً لقناعة ابن حليم، اذ سمحت ليبيا بتزويد طائرة عسكرية فرنسية واحدة بالوقود مرة واحدة بالاسبوع من إحدى مطارات فزان وهي في طريقها إلى تشاد وذلك خلال مدة ستحددها الاتفاقية، كما ادى رفض الوفد الليبي لطلب فرنسا بإبقاء احدى عشر فرنسيا في عملهم في مطار سبها، إلى عرض فرنسا بأن تتنازل عن المعدات والادوات بالمطار الى الحكومة الليبية في مقابل احتفاظ الحكومة الليبية بعدد أكثر من الفرنسيين العاملين في المطار، فوافقت الحكومة الليبية مشترطة بأنهم سيعدّون مستخدمين لدى الحكومة الليبية ويمكن الاستغناء عنهم متى شاءت[44].

وفي نهاية المفاوضات تألفت لجنتان مشتركتان من قبل الوفدين احداهما خاصة بالحدود، والأخرى خاصة بإعداد النصوص المتعلقة بالاتفاق النهائي للمفاوضات[45]. وبعد استكمال الصيغة النهائية للمفاوضات تم التوقيع على المعاهدة الليبية-الفرنسية في 10 آب عام 1955 في طرابلس الغرب؛ إذ وقعها مصطفى أحمد بن حليم عن الحكومة الليبية، وموريس دي جان وزير الدفاع عن الحكومة الفرنسية، وتألفت من مقدمة واحدى عشر مادة تتفرع عنها عدة اتفاقيات: اتفاقية حسن جوار، واقتصادية، وثقافية، فضلا عن اتفاقية خاصة نصت عليها المادة 4 من المعاهدة وتتألف من ست مواد وقد تعهدت الحكومة الفرنسية بموجبها بالجلاء عن فزان تدريجيا في غضون 12 شهر من وضع المعاهدة موضع التنفيذ وفي موعد لا يتجاوز 30 تشرين الثاني عام 1956، وأن تحل ليبيا محل القوات الفرنسية الراحلة وان تتسلم الحكومة الليبية المطارات الموجودة في فزان (مطارات سبها وغدامس وغات) بكافة معداتها[46].

كما تضمنت الاتفاقية مسألة تحديد الحدود إلا أنها لم تخطط الحدود الليبية الفرنسية من جهة غات، إذ رفض الجانب الليبي قبول الحد المقترح والمخطط من قبل الجانب الفرنسي الذي اقتطع بموجبه منطقة مهمة من الجبال والوديان الليبية الواقعة بين غات الليبية وجانيت الفرنسية، وحين عرضت المشكلة على الوفدين المتفاوضين أتفقا على تأجيل تخطيط الحدود لحين تشكيل لجنتين عسكريتين إحداهما ليبية والأخرى فرنسية لتقوما بزيارة المنطقة المتنازع عليها لتخطيط الحدود متخذتان من الاتفاق المعقود بين

DOI: 10.33193/IJoHSS.15.2020.130

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (15) سبتمبر 2020
Volume (15) September 2020
IJOHSS

سفير إيطاليا في باريس ووزير خارجية فرنسا والمتكون من رسالتين جرى تبادلهما في 12 ايلول عام 1919، دليلا لهما، وقد كان الجانب الفرنسي يسعى لتثبيت الحدود على اساس هذا الاتفاق وذلك ليحفظ لهم استيلائهم على مناطق الجبال والوديان لاحتمال احتوائها على ينابيع المياه والمعادن وبالتالي فأنها ستضم جميع الطوارق الليبيين فيصبحون رعايا فرنسيين لأنهم يعيشون في تلك المناطق ، وإن غات سوف تفقد أهميتها العسكرية وتصبح مهددة من الحدود الفرنسية[47].

واستناداً لما سبق ذكره فقد اقترح السنوسي لطيوش على مصطفى بن حليم رئيس الوفد الليبي في المفاوضات الليبية – الفرنسية،مايلي[48]:

1- الإصرار على الحدود الايطالية الفرنسية التي رسمت بموجب المعاهدة الأخيرة (1935).
2- تقسيم الجبال والوديان الواقعة بين غات وجانيت.
3- إعادة النظر في الحدود الليبية-الفرنسية والمطالبة بضم الاراضي التي كانت بحوزة القوات التركية والزوايا السنوسية.

وفي اليوم نفسه الذي وقعت فيه الاتفاقية في 10 آب 1955 ألقى مصطفى أحمد بن حليم رئيس الوزراء ووزير الخارجية ورئيس الوفد الليبي في مفاوضات الجلاء مع فرنسا بياناً من راديو طرابلس الغرب أوضح فيه سروره العظيم بتوقيع معاهدة الجلاء ، وأخذ يذكر الشعب الليبي كيف ان فزان احتلت من قبل القوات العسكرية الفرنسية منذ انسحاب قوات المحور، وضاع نصف سكانها في صراع رهيب ضد الاحتلال في سبيل نيل الحرية والاستقلال، وما أن استقلت ليبيا بقيادة الملك إدريس السنوسي وقعوا اتفاقية عسكرية مؤقته مع فرنسا لحين توقيع معاهدة تنضم العلاقة بين الطرفين، وأوضح ابن حليم أنه ما إن ترأس الحكومة حتى باشر بالمفاوضات مع فرنسا قائمة على أساس الجلاء ،وبعد مجهودات عنيفة ومعاضدة الملك والشعب كللت المفاوضات بنجاح، وأضاف إن تفهم الوفد الفرنسي كان له الاثر الحميد في نجاح المفاوضات، وأخيرا تأمل أن تتلو هذه الخطوة خطوات أوسع للتعاون مع فرنسا على أساس الصداقة والتفاهم[49].

ومما لا يقبل الشك أن توقيع معاهدة الجلاء يُعدّ نصراً وطنياً وسياسياً كبيراً لحكومة ابن حليم، نتيجة جهود تعود لشخص مصطفى بن حليم نفسه بصفته معبرا عن إرادة الشعب الليبي وباعتراف أمريكي فرنسي، إذ ثمنت الولايات المتحدة الأمريكية الجهود التي قام بها مصطفى أحمد بن حليم على لسان السفير الأمريكي في ليبيا جون تابن الذي أكد أن الموقف الوسط غير المتطرف الذي اتخذه بن حليم وحنكته السياسية هي التي ادت الى توقيع المعاهدة أما الدور الامريكي فأنه لم يتجاوز الوساطة وإسداء النصح وإن كان المدح متوقعا من الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما وأن مصطفى بن حليم حقق جزءاً رئيسيا من أهدفها الرامية إلى التخلص من المنافسة الفرنسية لها في ليبيا واحلال النفوذ الامريكي محل النفوذ الفرنسي[50]، وعلى الرغم من أن جهود بن حليم أدت إلى إخفاق فرنسا بإبقاء قواتها في فزان إلا أن ذلك لم يمنع فرنسا من الإشادة بدور ابن حليم، كما جاء على لسان الرئيس الفرنسي منديس فرانس بعد توقيع الاتفاقية:**"..أننا قد قدرنا دقة اصدقائنا وسرعة ذكائهم ومهارة تفكيرهم وقوة حججهم تقديرا عاليا،ولما اقول هذا الكلام فإني أفكر على وجه الخصوص في ما أظهره رئيس الحكومة السيد مصطفى بن حليم من نشاط لم ينقطع ،فكان على التوالي متدفقا ،يغريك دائما،ويقنعك في غالب الاحيان،وسأحمل تأثرا قويا من شخصه لما اداه من دور تام وفعال في العمل المشترك الذي كلفنا به بلدينا.."**[51].

وفي تقديري، لم يكن هذا المدح الفرنسي لابن حليم مدحاً لشخصه من دون أن تكون فرنسا مستفيدة من تلك المعاهدة، فليس من المعقول بعد أن خسرت فرنسا مركزاً حيوياً بالنسبة لها أن تمدح من تسبب بخسارتها ما لم تكن تكيل بمكيالين. وليس أدل على ذلك من التسهيلات الكبيرة الآنفة الذكر التي قدمها ابن حليم الى القوات الفرنسية.

واجه ابن حليم اتهامات خطيرة من قبل صحيفة الرأي السورية حول توقيع الاتفاقية إذ أكدت الصحيفة أن ابن حليم زار تونس في 28 تموز عام 1955 واجتمع بالمقيم الفرنسي هناك، و اتهمه بمساومة الفرنسيين بالمال وأنه تسلم شيكا بمبلغ مائتين وخمسين الف جنيه استرليني و أودعه في المصارف الفرنسيه في تونس، وعندما علمت السلطات الليبية بالأمر قامت بمصادرة الصحيفة المذكورة حال دخولها ليبيا، ومن ثم رفع بن حليم دعوى قضائية ضدها بتهمة نشر الأخبار الكاذبة التي تمس بكرامة

DOI: 10.33193/IJoHSS.15.2020.130

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (15) سبتمبر 2020
(15) Volume September 2020
IJOHSS

رئيس الحكومة الليبية وأوكل لاثنين من المحامين السوريين للدفاع عنه، وفي 5نيسان عام 1956 أصدرت المحكمة حكمها على رئيس التحرير بالسجن لمدة عشرة أيام ودفع(500)ليرة سورية كتعويض[52]، في حين ذهب مصدر آخر إلى أن المحكمة قد برأت الصحيفة وغرمت ابن حليم رسوم الدعوى فضلاً عن قيام محماوه بتقديم طلبا إلى المحكمة بالتنازل عن السير في هذه الدعوى[53].

وتنفيذا للمعاهدة الليبية الفرنسية، فقد صرح رئيس الحكومة الليبية ووزير خارجيتها مصطفى بن حليم على أثر اجتماعه بالوزير الفرنسي المفوض في ليبيا دي مارس في 24 تشرين الاول عام 1955 **"انه تقرر جلاء القوات الفرنسية التي تحتل مركزي براك وسيناون يوم 30 تشرين الثاني 1955.."**[54].

عرضت المعاهدة الليبية الفرنسية على مجلس النواب في جلسته المنعقدة في 20 شباط عام 1956، وفي ذات الجلسة ألقى مصطفى أحمد بن حليم بياناً تحدث فيه عن الصعوبات التي اكتنفت المفاوضات مع الوفد الفرنسي الذي اصر على الحصول على امتيازات استراتيجية، و تحدث عن الامتيازات التي حصلت عليها ليبيا من هذه المعاهدة وهي ملكية المباني الفرنسية في فزان وتعهد فرنسا بدفع مبلغ قدره مائة وثلاثون مليون فرنك سنة 1955 لوكالة التنمية والاستقرار و ثلاثمائة وخمسون مليون فرنك لسنة 1956 لأجل المساهمة في تمويل مشاريع التنمية في السنوات المقبلة وذلك بالاتفاق مع الحكومة الليبية[55].

وفي15 آذار عام 1956 اقرت الاتفاقية من قبل مجلس النواب في جلسته السرية ولم تلقى المعاهدة معارضه جدية سوى صوتين من مجموع(43) نائبا، في حين أقرها مجلس الشيوخ بالإجماع في جلسته السرية المنعقدة في 20آذار عام 1956[56]، وصادق عليها الملك في 1 نيسان عام 1956[57].

بعد توقيع مجلس الأمة الليبي على المعاهدة كان على فرنسا إقرارها، إلا أن الجمعية الوطنية الفرنسية ماطلت كثيراً في اقرارها لأنها كانت من دعاة المتشبثين بالاحتفاظ بفزان وإبقاء قوات عسكرية فرنسية فيها بشكل دائم إلا أن الخشية من الإدانة الدولية لا سيما بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر من جهة ولأن فرنسا كانت ترغب بتحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية التي نصحت فرنسا باحترام تعهداتها من جهة أخرى[58]، فضلاً عن تهديد مصطفى أحمد بن حليم رئيس الحكومة الليبية باللجوء الى الأمم المتحدة ما لم تسحب فرنسا قواتها من فزان في 30 تشرين الثاني عام 1956وهو ما لم تكن مستعده له فرنسا[59]، لذا وبعد مناقشات طويلة في البرلمان الفرنسي جاءت الموافقة على توقيع المعاهدة في 22 تشرين الثاني عام 1956بأغلبية (411) ضد (12)صوت إلا أنها موافقة مشروطة بالتوصل إلى الاتفاق حول مسألة الحدود[60].

وتنفيذا للمعاهدة فقد أكملت القوات الفرنسية اجلاء قواتها عن فزان في 30 تشرين الثاني عام 1956 برحيل آخر فوج من سبها، واحتفى الشعب الليبي ولاسيما أهالي فزان بهذه المناسبة في1كانون الأول عام 1956 ، ورفع العلم الليبي بدل الفرنسي في جميع المواقع التي جلت عنها القوات الفرنسية بعد أن تسلمها الجيش الليبي، غير أن الأعمال التي قام بها الجنود الفرنسيين أثناء عملية الجلاء تركت أثراً سيئاً لدى الحكومة الليبية، فقدم مصطفى أحمد بن حليم احتجاجا شديد اللهجة الى الحكومة الفرنسية وصف فيه تلك الاعمال بانها حرق للمعاهدة وبعيدا عن اللياقة والتعقل، ولما لم تكن الحكومة الفرنسية مستعدة لخسارة علاقتها بليبيا نتيجة غضب وإحباط وقع في لحظة من قبل الجنود الفرنسيين؛ فأبدت استعدادها لتعويض جميع الخسائر والأضرار التي لحقت بالمنشآت التي كانت تحت تصرفهم في فزان، وألفت لجنة من مدير الأشغال العامة وضباطٍ من الجيش والشرطة لتقدير الخسائر في المنشآت التي طالها التخريب الفرنسي، وباشرت اللجنة بأعمالها فعلاً في 10 كانون الاول 1956، أسهم ذلك بشكل كبير بتعزيز موقف حكومة ابن حليم أمام مجلس النواب[61].

اما فيما يتعلق بمسألة الحدود الليبية الجزائرية، فقد تمكنت اللجنة الليبية الفرنسية المشتركة بعد اجتماعات عديدة عقدتها في طرابلس، في التوصل الى اتفاق بتاريخ 19 كانون الأول 1956 ضمت فرنسا بموجبه إلى الجزائر مساحات من الأراضي التي تعود إلى ليبيا والتي أثبتتها الخرائط التي تغاضت عنها اللجنة المشتركة وأستندت في مهمتها على الخرائط التي قدمها قسم الخدمة في الجيش الفرنسي[62]. وهكذا فقد أنهت حكومة ابن حليم المشاكل العالقة بين البلدين وفق تنازلات من قبل الطرفين الليبي والفرنسي.

DOI: 10.33193/IJoHSS.15.2020.130

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (15) سبتمبر 2020
Volume (15) September 2020
IJOHSS

الخاتمة

بعد استقلال ليبيا سعت فرنسا إلى عقد معاهدة تنظم الوجود الفرنسي في فزان، بيد ان الحكومات الليبية المتعاقبة رفضت ذلك وطالبتها بجلاء قواتها عن فزان، وحينما استلم ابن حليم مقاليد الحكم في ليبيا راح يستعمل شتى الوسائل للضغط على فرنسا للانسحاب من ليبيا؛ فنجح في كسب الدعم الامريكي والبريطاني الرافضين لوجود منافس لهما في المنطقة، وكذلك مصر التي كانت تتطلع لخروج فرنسا من فزان وبالتالي تزويد الثورة الجزائرية بالسلاح، وبعد مفاوضات مضنية نجحت ليبيا في استحصال موافقة فرنسا للانسحاب من فزان وتم توقيع الاتفاقية الليبية – الفرنسية في 10 اب 1955 .

المصادر الهوامش

(1)محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير)، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2014، ص324؛ مي فاضل مجيد الربيعي، التطورات السياسية في فزان 1951-1963، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، 2000،ص27.

(2)محمد الهادي أبو عجيلة، دراسات في تاريخ ليبيا..،ص185.

(3)د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة رقم 311/2692 تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس الغرب بالرقم س/118/2 الموجه الى وزارة الخارجية في بغداد بتاريخ 11كانون الاول 1954، و22 ص47؛ Henry Serrano Villard, OP. Cit., p.142.

(4)محمود المنتصر(1903-1970): من مواليد مدينة العجيلات التابعة لإقليم طرابلس، ينتمي المنتصر الى قبيلة الكوافي العربية، تلقى دراسته الابتدائية في طرابلس، ثم سافر الى ايطاليا لإكمال دراسته ودخل الكلية العسكرية، بيد انه لم يكمل دراستها فيها، فأنتقل للدراسة في كلية الادارة والاقتصاد وبعد تخرجه رجع الى ليبيا، وفي عام 1936 شغل منصب مدير الاوقاف في طرابلس وفي الوقت نفسه عمل مديراً للمدرسة الاسلامية العليا في طرابلس، خلال الحرب العالمية الثانية هاجر الى القاهرة، وفي عام 1944 رجع الى بلاده وشارك في الجهود السياسية التي بذلت في سبيل استقلال ليبيا، اذ أسهم بتأسيس الجبهة الوطنية المتحدة وهيئة تحرير ليبيا، وفي عام 1951 أختير ليرأس حكومة طرابلس ثم رئيساً للحكومة الليبية المؤقتة، وبعد استقلال ليبيا شكل المنتصر الحكومة الاتحادية الاولى، وفي عام 1964 كلف بتشكيل حكومة ثانية، وبعد انقلاب ايلول 1969 اعتقل المنتصر وتوفي بالسجن. للمزيد ينظر: صادق فاضل زغير الزهيري، المصدر السابق.

(5)محمد الساقزلي : ولد محمد السنوسي الساقزلي ببنغازي أواخر القرن التاسع عشر، ويرجح قسم من المصادر ان تاريخ ولادته في عام 1892، تعلم في المدارس الرشدية العثمانية، اختاره الأمير إدريس السنوسي عندما شكل حكومة اجدابيا ليكون ضمن طاقمها الاداري، وصحبه في رحلته إلى إيطاليا أواخر عام 1920، وفي أواسط العشرينات نفاه الايطاليون الى احدى جزر البحر المتوسط، وعندما عاد من المنفى عمل موثقا للعقود في بنغازي ، كلفه الامير ادريس السنوسي بتشكيل الحكومة الثالثة لبرقة في 18 اذار عام 1950 واستمر فيها حتى 24 كانون الأول عام 1951، وفي عهده حدثت مظاهرات من قبل جمعية عمر المختار البرقاوية والتي حدثت بسبب بقاء جثة رجل غريب لمدة أربعة أيام بدون دفن، قام الساقزلي على أثرها بإغلاق الجمعية في تموز عام 1951، وبعد اعلان استقلال ليبيا اصبح واليا لبرقة ، وفي 14 آيار عام 1952 عيّن رئيساً للديوان الملكي ، ثم عينه محمود المنتصر في وزارته الاولى ، ثم خلف المنتصر برئاسة الحكومة الاتحادية حتى استقال في 11 نيسان عام 1954 ، عين بعدها عميدا لبلدية بنغازي عام 1960 واستمر لغاية عام 1962 اذ عيّن واليا لبرقة ، وفي عام 1963 عين رئيساً لمجلس تعمير مدينة المرج وبقي لغاية ايلول عام 1969 حينما حدث انقلاب عسكري قضى على العهد الملكي ، توفي في أوائل الثمانينات ودفن ببنغازي. للمزيد ينظر : صادق فاضل زغير الزهيري ، المصدر السابق، ص95 .

(6)المصدر نفسه، ص186.

(7)صادق فاضل زغير الزهيري، المصدر السابق، ص171.

DOI: 10.33193/IJoHSS.15.2020.130

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (15) سبتمبر 2020
(15) September 2020 Volume
IJOHSS

(8)مجيد خدوري، المصدر السابق،ص292.

(9)Ruth First , OP. Cit., P.88

(10)مصطفى أحمد بن حليم(1921-): ولد في مدينة الأسكندرية بمصر، تخرج من كلية الهندسة عام 1946 في مصر، وفي عام 1950 عاد ابن حليم ليبيا بدعوة من الأمير إدريس السنوسي وأسندت إليه وزارة الاشغال والمواصلات في أمارة برقة، وفي عام 1954 أصبح وزيرا للمواصلات في الحكومة الاتحادية، وفي نفس العام كلفه الملك ادريس السنوسي بتشكيل الحكومة الاتحادية واستمر حتى عام 1957 حينما عين مستشارا خاصا للملك، وفي عام 1958 عين سفيرا لليبيا بفرنسا واستمر بمنصبه لغاية عام 1960. للمزيد ينظر: مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، انترناشنال بوكس_ الهاني، لندن، 1992.

(11)وقعت الاتفاقية الليبية الأمريكية في كانون الاول 1951 ، حصلت الأخيرة بموجبها على مطار الملاحة، على ان تبقى الاتفاقية مؤقتة حتى تصادق من قبل مجلس الأمة الليبي، وبعد مفاوضات مضنية استمرت من تموز 1954 حتى ايلول 1954 تمكن ابن حليم رئيس الحكومة الليبية من توقيع الاتفاقية بعد ادخال التعديلات عليها، وفي تشرين الاول 1954 وقع مجلس الامة الليبي (مجلس النواب، مجلس الشيوخ)، سميت الاتفاقية بهذا الاسم تخليداً لذكرى الطيار الامريكي ويلس فيلد الذي وقعت طائرته على الاراضي الإيرانية 1943أثناء معارك الحرب العالمية الثانية. ينظر: مي فاضل مجيد الربيعي، المصدر السابق، ص177؛ موسى عزيز صباح البدري، المصدر السابق، ص72؛ د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، الملفة رقم 311/2692، تقارير المفوضية العراقية في طرابلس الغرب، موجهه الى وزارة الخارجية في بغداد بالرقم س/1/92 ،و32 ص65.

(12)مجيد خدوري ،المصدر السابق،ص292.

(13)منديس فرانس:من مواليد مدينة باريس، خلال المدة 1932-1940 كان احد نواب الجمعية الوطنية الفرنسية، تطوع في الحرب العالمية الثانية ليصبح احد افراد القوة الجوية الفرنسية، بيد انه اعتقل من قبل حكومة فيشي ، فتمكن من الهرب عام 1941 وانظم للجنة الفرنسية للتحرير الوطني فنولى ادارة شؤونها المالية، وفي عام 1945 عين وزيراً للاقتصاد الوطني، وفي عام 1946 اصبح احد اعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية، وخلال المدة 1954-1955 ترأس الحكومة الفرنسية، ثم نائبا في حكومة موليه، واستقال في عام 1956. ينظر: كريم صبح عطية العبيدي، الأحتلال الفرنسي للجنوب الليبي 1943-1956 ،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد،2000، ص165.

(14)المصدر نفسه، ص166.

(15)مصطفى احمد بن حليم ،صفحات مطوية..،ص247.

(16)ادريس السنوسي (1890 – 1983):- هو محمد ادريس بن محمد المهدي السنوسي ولد في واحة الجغبوب ، ولما بلغ الخامسة من عمره أدخل الكتاب القرآني في الكفرة وتعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن ثم تلقى الدروس في الفقه واللغة ، حينما توفي والده في سنة 1902 كفله ابن عمه أحمد الشريف الذي تزعم الحركة السنوسية ، وعندما قامت إيطاليا باحتلال ليبيا عام 1911 كان ادريس السنوسي يبلغ من العمر أحدى وعشرين سنه ، لذا اقترح عليه بعض اتباع الحركة السنوسية ان يتولى زعامة الحركة بنفسه الا انه رفض حرصاً منه على وحدة الحركة والجهاد ضد الإيطاليين بقيادة أحمد الشريف ، وبعد المجاعة التي تعرض لها السكان في ليبيا نتيجة الحروب التي أقحمهم بها احمد الشريف ضد الايطاليين والبريطانيين استنجدوا بإدريس السنوسي ليخلصهم من خطر المجاعة ، فأستجاب إدريس لذلك ودخل في مفاوضات سياسية لإنهاء الحرب مع ايطاليا انتهت بتوقيع معاهدة الرجمة عام 1920 واعترفت ايطاليا بإدريس اميرا على برقة ، وعقب تولي موسوليني (Mosolini) للسلطة في ايطاليا ووقوع اغلب المقاطعات الليبية تحت الحكم الايطالي اضطر ادريس للهجرة الى مصر ، وخلال الحرب العالمية الثانية تحالف ادريس مع بريطانيا فنصبته اميرا على برقة بعد انتصارها على ايطاليا وإخراجها من ليبيا ، وفي 24 كانون الاول 1951 اصبح ادريس ملكا على ليبيا وأستمر حتى 1969 عندما تمكن مجموعة من الضباط العسكريين من الإطاحة بنظامه ،

DOI: 10.33193/IJoHSS.15.2020.130

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (15) سبتمبر 2020
Volume (15) September 2020
IJOHSS

فلجأ الى مصر وبقي فيها حتى وفاته . للمزيد ينظر : هند عادل إسماعيل النعيمي ، إدريس السنوسي وأثره في استقلال ليبيا 1890 – 1952، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية بن رشد ، 2009 ؛ عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة ، ج1 ، ط5 ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 2009 ، ص156 .

(17)كريم صبح، المصدر السابق،ص166.

(18)مي فاضل مجيد الربيعي، المصدر السابق،ص191؛مجيد خدوري، المصدر السابق، ص293.

(19)مصطفى احمد بن حليم، المصدر السابق، ملحق رقم26، ص668.

(20)كريم صبح، المصدر السابق،ص166؛مي فاضل مجيد الربيعي ،المصدر السابق،ص192.

(21)د.ك.و.،البلاط الملكي،311/2692 تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس الغرب بالرقم س118/2/ الموجه الى وزارة الخارجية في بغداد بتاريخ 11كانون الاول 1954،و22 ص47.

(22)كريم صبح، المصدر السابق، ص167.

(23)اندلعت الثورة الجزائرية في تشرين الثاني عام 1954 على يد عدد من الوطنيين الجزائريين يأتي في مقدمتهم أحمد بن بله، الهدف منها القضاء على الاستعمار الفرنسي وتحقيق استقلال الجزائر وتشكيل حكومة وطنية جزائرية، وبعد مراحل عصيبة مرت بها الثورة نجحت أخيراً في مسعاها؛ ففي عام 1962 أعلن استقلال الجزائر . للمزيد ينظر: مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، ط2، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012.

(24)المصدر نفسه، ص169.

(25)كريم صبح، المصدر السابق،ص170.

(26)مي فاضل مجيد الربيعي، المصدر السابق، ص193.

(27)كيركبرايد: شغل منصب المقيم البريطاني في ليبيا في عهد الادارة البريطانية، وشغل منصب وزير مفوض لبريطانيا في عمان سنين عديدة، اشتغل في البلاد العربية لسنوات طويلة اذ كان منذ اعلان الثورة العربية الكبرى في الحجاز ضابط ارتباط مع الكولونيل لورنس، لذلك فهو يجيد اللغة العربية، غادر طرابلس الى بريطانيا في تشرين الثاني 1954 ليحال على التقاعد. ينظر: د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، 311/2692، تقرير المفوضية الملكية العراقيه في طرابلس الغرب(ليبيا)، موجهه الى وزارة الخارجية ببغداد، و22، ص50.

(28)محمد الهادي ابو عجيلة، دراسات في تاريخ ليبيا..، ص187-188.

(29)مجيد خدوري، المصدر السابق،ص293.

(30)كان الوفد الليبي يرغب بالقدوم قبل انتهاء امد الاتفاقية الا ان رئيس وزراء فرنسا كان يستمهلهم الى 31 كانون الاول 1954 لانشغاله بالمشاكل الأوربية ومنها استحصال موافقة البرلمان الفرنسي على تسليح المانيا، ثم يتفرغ لهم. ينظر: د.ك.و.، البلاط الملكي، 311/5058،تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس الغرب ، موجه الى وزارة الخارجية في بغداد بالرقم س6/1/1/، بتاريخ 6كانون الثاني 1955، و31 ص83-84.

(31)مي فاضل مجيد الربيعي، المصدر السابق، ص193.

(32)د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، الملفة رقم 311/2692 المفوضية الملكية العراقية في طرابلس الغرب، تقرير المفوضية النصف شهري الى وزارة الخارجية في بغداد بالرقم س129/1/ بتاريخ 27 كانون الاول 1954 ،و18ص39.

(33)مي فاضل مجيد الربيعي، المصدر السابق،ص193.

(34)ان مسألة تعيين الحدود هي التي اخرت المفوضات وتسببت بإستئنافها في طرابلس ريثما يتمكن الجانب الليبي من الحصول على مستمسكات الحدود من الحكومة الايطالية. د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي العراقي، الملفة رقم 311/5058، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس الغرب ، موجه الى وزارة الخارجية في بغداد بالرقم س8/14/، بتاريخ 11 كانون الثاني 1955، و32 ص92.

DOI: 10.33193/IJoHSS.15.2020.130

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (15) سبتمبر 2020
September 2020 Volume (15)
IJOHSS

(35)د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، الملفة رقم 311/5058،تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس الغرب ،موجه الى وزارة الخارجية في بغداد بالرقم س/6/1/1،بتاريخ 6كانون الثاني 1955،و31 ص83-84.

(36)د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي العراقي، الملفة رقم 311/5058،تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس الغرب ،موجه الى وزارة الخارجية في بغداد بالرقم س/8/14،بتاريخ 11 كانون الثاني 1955،و32 ص92.

(37)د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي العراقي، الملفة رقم 311/5058،تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس الغرب ،موجه الى وزارة الخارجية في بغداد بالرقم س/6/1/1،بتاريخ 6كانون الثاني 1955،و31 ص84.

(38)د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، الملفة رقم 311/2692 ،تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس الغرب حول المفاوضات الليبيه الفرنسية بشأن الجلاء عن فزان وتوقيع معاهدة صداقة بينهما ،موجه الى وزارة الخارجية في بغداد،بالرقم س/73/1 بتاريخ 4/آذار 1955،و45،ص83.

(39)د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، الملفة رقم 311/2692 ،تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس الغرب حول المفاوضات الليبيه الفرنسية بشأن الجلاء عن فزان وتوقيع معاهدة صداقة بينهما ،موجه الى وزارة الخارجية في بغداد، بالرقم س/73/1 بتاريخ 4/آذار 1955،و45، ص83.

(40)مؤتمر باندونغ: عقد المؤتمر خلال المدة 18-24 نيسان 1955، شارك في المؤتمر29 دولة اسيوية وافريقية، وذلك لبحث الاهداف المشتركة بين تلك الدول، اتخذ المؤتمر مجموعة من القرارات في المجالات السياسية، والثقافية، والاقتصادية، وأيد المؤتمر الدول المستقلة حديثاً، مثل ليبيا، للانضمام الى الامم المتحدة.= =ينظر: مي فاضل مجيد الربيعي، المصدر السابق، ص196؛ كريم صبح عطية العبيدي، المصدر السابق، ص176.

(41)كريم صبح عطية العبيدي، المصدر السابق، ص177.

(42)المصدر نفسه.

43)نقلاً عن: د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، الملفة رقم 311/2692 تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس الغرب، موجه الى وزارة الخارجية في بغداد، بالرقم س/164/1 ، بتاريخ 1اب1955، و2 ص2.

44)د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، الملفة رقم 311/2692، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس الغرب حول المعاهدة الليبية الفرنسية، موجه الى وزارة الخارجية في بغداد بالرقم س/180/1 بتاريخ 1955/8/14،و13 ص30.

45) د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي ،الملفة رقم 311/2692 تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس الغرب، موجه الى وزارة الخارجية في بغداد، بالرقم س/164/1 بتاريخ 1955/8/1،و2 ص2.

(46)د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، الملفة رقم 311/2692، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس الغرب حول توقيع المعاهدة الليبية الفرنسية، موجه الى وزارة الخارجية في بغداد بالرقم س/164/1،و12 ص27-28؛ محمد علي داهش، المصدر السابق، 336؛ شوقي عطا الله الجمل المصدر السابق، ص467.

(47)د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، الملفة رقم311/2692 تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس الغرب،حول الاتفاقية الليبية –الفرنسية للجلاء من مقاطعة فزان ،موجه الى وزارة الخارجية في بغداد،بالرقم س/190/1،بتاريخ 24 اب 1955، و4، ص10.

(48)المصدر نفسه.

(49)المصدر نفسه.

(50)كريم صبح عطية العبيدي، المصدر السابق، ص180.

(51)مقتبس من: كريم صبح عطية العبيدي، المصدر السابق، ص180.

DOI: 10.33193/IJoHSS.15.2020.130

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal of Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
سبتمبر 2020 Volume (15)
العدد (15) September 2020
IJOHSS

(52)مي فاضل مجيد الربيعي، المصدر السابق،ص 200-201؛كريم صبح ،المصدر السابق،ص181.
(53)سامي حكيم، حقيقة ليبيا،ص154.
(54)د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة رقم 311/2693،تقرير المفوضية الملكية في طرابلس الغرب،موجه الى وزارة الخارجية في بغداد، بالرقم س/261/1 ، و14،ص25.
(55)مي فاضل مجيد الربيعي، المصدر السابق،ص200.
(56)كريم صبح عطية العبيدي، المصدر السابق،ص181.
(57)مي فاضل مجيد الربيعي، المصدر السابق،ص200.
(58)مصطفى احمد بن حليم، صفحات مطوية..،ص296؛ كريم صبح عطية العبيدي، المصدر السابق،ص182.
(59)كريم صبح عطية العبيدي، المصدر السابق،ص195.
(60)مصطفى احمد بن حليم، صفحات مطوية..،ص297.
(61)كريم صبح، المصدر السابق،ص197-199.
(62)سامي حكيم، حقيقة ليبيا،ص149.

DOI: 10.33193/IJoHSS.15.2020.130